الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
العدد الثامن 8
ديسمبر 2020

تأمّلاتٌ في باب "علم ما الكَلِمُ مِن العربيّة"

من مقدّمة كتاب سيبويه

أ.م.د. سعيد أحمد البطاطي*

batati63@gmail.com

الملخّص:

هذا بحثٌ بعنوان "تأمّلات في باب (علم ما الكَلِمُ من العربيّة) من مقدّمة كتاب سيبويه"، غرضُه التأمّلُ في نصٍّ من نصوص الكتاب، وهو النصُّ المعقود عليه باب (علم ما الكَلِمُ من العربيّة)، وهو أوّل بابٍ من أبواب مقدّمة كتاب سيبويه؛ تأمّلا قد يتجاوز -للضرورة المنهجيّة- حدودَ الباب، إلى شيء من نصوص الكتاب المتّصلةِ بنصّ البابِ المتأمّلِ فيه، وقد يمُدُّ البصرَ إلى مدوّناتٍ من مدوّنات الخالفين؛ لإظهارِ مدى اقترابها من تصوّرات سيبويه في الباب المتأمّل فيه، أو ابتعادِها عنها. وتسهيلا لإجراءِ البحثِ رتّبْتُ مسائلَه على ما ترتّبَتْ في البابِ غرضِ الدراسة.

الكلمات المفتاحيّة: سيبويه؛ الكتاب؛ المقولات؛ أنواع الكلمة في العربيّة.

* أستاذ اللغة والنحو المشارك - قسم اللغة العربيّة - كليّة الآداب - بجامعة حضرموت - الجمهورية اليمنية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

Contemplation in the Chapter of The Arabic Parts of Speech in The Introduction of Sebaweih's Book

Dr. Saeed Ahmed Al-Batati*

batati63@gmail.com

Abstract:

This research aims to contemplate the Arabic parts of speech as shown in the introduction of Sebaweih's Book. Due to methodological necessities, this contemplation my also include texts from that book and from other books of grammarians who came after Sebaweih so as to show the similarities and differences of their views with those of Sebaweih.

Keywords: sebaweih, sibawayh, kitab sibawayh, kitab sebaweih, categories, arabic parts of speech.

مدخل:

المشهور أنّ سيبويه (180هـ) فارسيٌّ وُلِدَ "بقريّة من قُرى شيراز، يقال لها: البيضاء، من عَمَلِ فارس، ثُمَّ قَدِمَ البصرةَ لِيكتبَ الحديث"[(1)]، غير أنّ أوّلَ مَنْ ترجم له، وهو ابن قتيبة (276هـ)، لم يذكر أنّه من أهل فارس، بل ذكر أنّه قصد فارس ومات فيها. قال: "هو عمرو بن عثمان. وكان النحوُ أغلبَ عليه، وكان قدم بغداد، فجُمِعَ بينه وبين أصحاب النحو، فاستُذِلَّ، فرجع، ومضى إلى بعضِ مدنِ فارس، فهلك هناك، وهو شابٌّ"[(2)]. وكذلك السيرافيّ (368هـ)، لم يذكر أنّه من أهل فارس، بل ذكر أنّه مات "بفارس في أيّام الرشيد"[(3)]. وأوّلُ مَنْ ذكر في ترجمته أنّه

*Associate Professor of Language and Grammar - Department of Arabic Language - College of Arts - University of Hadhramout - Republic of Yemen.

من أهل فارس؛ هو أبو الطيّب اللغويّ (351هـ). قال: "قال أبو حاتم: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، وهو من موالي بني الحارث بن كعب، من أهل فارس، وقبرُه بشيراز قصبة فارس"[4]. وعلى كلّ حال يبدو من بعض نصوص الكتاب أنّ سيبويه لم يكن على معرفة بالفارسيّة التي هي لغةُ أهلِه، حتّى إن تعلّق الأمرُ بنظير اسمه (سيبويه). قال: "وأمّا (عَمْرَوَيْهِ)؛ فإنّه زعم أنّه أعجميٌّ، وأنّه ضربٌ من الأسماء الأعجميّة، وألزموا آخره شيئا لم يُلزَم الأعجميّة. فكما تركوا صرف الأعجميّة، جعلوا ذا بمنزلة الصوتِ؛ لأنّهم رأوه قد جمع أمرَينِ، فحَطُّوه درجةً عن (إسماعيل) وأشباهِه، وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاقٍ)، منوّنةً مكسورة في كلّ موضع"[5]. فـ(زعم) من ألفاظ التمريض، و(ويه) من (عمرويه) لفظٌ فارسيّ. فلو كان سيبويه مطّلعا على الفارسيّة، لما استعمل لفظ التمريض (زعم) في شأن لفظ فارسيّ. ولو قصد أن يستعمله حفاظا على مقول القائل -لأنّه في هذا النصّ يروي قول الخليل-؛ لاستدرك على المقول بما يعرفه من الفارسيّة، ونصّ على أنّ (ويه) من (عمرويه) لفظٌ فارسيٌّ يقينا لا زعما. فاستعمالُه لفظ التمريض (زعم) في شأن لفظ فارسيّ، وعدمُ ذكره ما يدلّ على اليقين؛ يرجّح أنّه فارسيٌّ لا يعرف الفارسيّةَ، أو يوهم أنّه غير فارسيّ.

ومهما يكن الأمر، فإنّ غرضَ البحثِ التأمّلُ في نصٍّ من نصوص الكتاب، هو باب (علم ما الكَلِمُ من العربيّة)، وهو أوّل بابٍ من أبواب مقدّمة كتاب سيبويه، تأمّلا قد يتجاوز -للضرورة المنهجيّة- حدود الباب إلى شيء من نصوص الكتاب المتّصلةِ بنصّ البابِ المتأمّلِ فيه، وقد يمُدُّ البصرَ إلى مدوّناتٍ من مدوّنات الخالفين؛ لإظهارِ مدى اقترابها من تصوّرات سيبويه في الباب المتأمّل فيه، أو ابتعادِها عنها. وتسهيلا لإجراءِ البحثِ رتّبْتُ مسائلَه على ما تَرَتَّبَتْ في البابِ غرضِ الدراسة.

محتوى الباب:

عقد سيبويه باب (علم ما الكَلِمُ من العربيّة) في صفحة واحدة، على المقولات النحويّة، أي: على أنواع الكلمة في العربيّة، فاشتملَ على ذكر الأنواع، وتعريف كلٍّ منها، والتمثيل لها[6].

أنواع الكلمةِ في العربيّة:

قال سيبويه: "فالكَلِمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[7]، فقسم جنس الكلمة على ثلاثة أنواع، هي: الاسم، والفعل، والحرف. وسار على هذا التقسيم الثلاثيّ -للكلمة- مِن بعده سائرُ النحويّين[8]، ولم يشذّ عنهم إلّا ابن صابر[9]؛ إذ جعل أسماءَ الأفعالِ قسما رابعا من أقسام الكلمة، أسماه الخالفة[10].

وتحمّس عليّ أبو المكارم لخالفة ابن صابر، تَحَمُّسا عجيبا، دفعه إلى القول: "وفي هذا التقسيم من التضارب ما لا يحتاج إلى بيان، وفي التراث النحويّ جواهر حقيقيّة، عالجت قصور هذا التقسيم، ومن بينها جوهرة أحمد بن صابر، ذلك النحويّ المغمور الذي رأى -حرصا على سلامة التقسيم واتّساقه مع واقع اللغة- أن يضيف إلى الأقسام الثلاثة رابعا، وهو الخالفة، ولكنّ السادة النحويّين تجاهلوها، وجعلوها كأن لم تكن، وتساندوا لتوكيد مقولتهم بالتقسيم الثلاثيّ برغم ما فيه من اضطراب"[11].

وهذا كلام حماسيٌّ لا يستند إلى أدلّة واقعيّة؛ وإلّا فأين التضارب الذي لا يحتاج إلى بيان؟! أمّا خالفة ابن صابر، فلا تلزم القائلين بالقسمة الثلاثيّة؛ لأنّ اسم الفعل يندرج بها في قسم الأسماء من الناحية الشكليّة، وإن كان مضمونه مضمون الفعل[12]. وأين التجاهل المقصود لخالفة ابن صابر، وكتبُ النحوِ لا تخلو من تكرار ذكرها بالتصريح أو بالتلميح؟! بل إنّ السيوطيّ (911هـ) لمّا ترجّم لابن صابر، عرّفه بأنّه صاحبُ مقولةِ الخالفة؛ فقال: "أحمد بن صابر أبو جعفر النحويّ، الذاهب إلى أنّ للكلمة قسما رابعا، وسمّاه الخالفة"[13].

والواقع أنّ النحويّين لم تكن بهم حاجةٌ إلى خالفةِ ابن صابر؛ لأنّهم استطاعوا توزيع كلِّ الكلماتِ العربيّة على المقولات الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف، ولم يجدوا في الكلامِ العربيّ كلمةً لا يمكن أن تندرج في تلك الأقسام الثلاثة. لهذا السبب لم ترج خالفة ابن صابر، لا بسبب أنّ النحويّين تساندوا على عدم الأخذ بها لئلا تروجَ؛ لأنّهم لو كانوا متجاهلين لها عن قصد، لما

ذكروها في كتبهم من الأساس، لكنّهم ذكروها، ولم يتجاهلوها، غير أنّهم لم يجدوا لازما منهجيّا يوجب الأخذ بها، واكتفوا بالتقسيم الثلاثيّ لأنواع جنس الكلمة الذي ذكره سيبويه.

وعدَّ المبرّد (285هـ) التقسيمَ الثلاثيَّ الذي ذكره سيبويه تقسيما كُلِّيًّا، أي: مبدأ من المبادئ العامّة التي تنطبق على كلّ اللغات؛ فقال: "فالكلامُ كلُّه: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى. لا يخلو الكلامُ -عربيّا كان أو أعجميّا- من هذه الثلاثة"[14]. وزعم الزجّاجيّ (337هـ) أنّه اختبر ذلك في لغاتٍ سوى العربيّة عرفها؛ فوجده فيها كذلك؛ فقال: "وقد اعتبرنا ذلك في عدّة لُغاتٍ عرفناها سوى العربيّة، فوجدناه كذلك، لا ينفكّ كلامُهم كلّه من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، ولا يكاد يوجد فيه معنًى رابعٌ ولا أكثرُ منه"[15]. ونقل ابن هشام (761هـ) عن ابن الخبّاز (637هـ) قولَه: "ولا يختصّ انحصارُ الكلمةِ في الأنواع الثلاثة، بلغة العربِ؛ لأنّ الدليلَ الذي دلّ على الانحصارِ في الثلاثةِ عقليٌّ، والأمور العقليّة لا تختلفُ باختلافِ اللغاتِ"[16]. ودليلُ الحصرِ "أنّ المعانيَ ثلاثةٌ: ذاتٌ، وحَدَثٌ، ورابطةٌ للحدثِ بالذاتِ، فالذاتُ الاسمُ، والحدثُ الفعلُ، والرابطةُ الحرفُ؛ وأنّ الكلمة إن دلّتْ على معنى في غيرها فهي الحرفُ، وإن دلّت على معنى في نفسها، فإن دلّت على زمان مُحَصَّلٍ فهي الفعلُ، وإلّا فهي الاسمُ"[17].

ومهما يكن من أمر، فإنّ دعوى مبدئيّة التقسيم الثلاثيّ للكلمة، وأنّه قانون كلّيّ في اللغاتِ كلّها -لا يختصّ بالعربيّة وحدها- أمرٌ غير مستغرَبٍ ولا منكور، ولا سيّما أنّ القول بالمبادئ العامّة في النحو بات من سمات أحدث النظريّات اللغويّة المعاصرة[18]. وإذا وُجِدَ ما يُخالِفُ هذا التقسيم في نحو لغةٍ من اللغات؛ فهذا لا يعني أنّ تلك اللغة نفسها لا تقبل ذلك التقسيم الثلاثيّ، فالأمرُ يحتاجُ إلى أن يُخْتَبَرَ التقسيم الثلاثيّ في اللغاتِ المرادِ تعميمُه عليها؛ فإذا صدّقتْه كان كلّيّا، وعُدَّ من المبادئ النحويّة؛ لإمكان تعميمه على لغاتٍ متعدّدة، وإذا لم تصدّقه بقي خاصّا باللغةِ الوحيدة التي استُنْبِطَ في نحوها، وعُدَّ من الوسائط النحويّة الخاصّة بتلك اللغة، لا من المبادئ والكليّات النحويّة التي تنطبق عليها وعلى غيرها من اللغات. وعلى كلّ حال، يبقى التقسيم الثلاثيّ للكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف سليما من حيث القسمة، متّسقا مع واقع اللغة.

تعريف الاسم:

عرّف سيبويه الاسمَ بقوله: "فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط"[19]. وهذا تعريف بالمثال[20] لا بالحدّ[21]، أي: بالجزئيّات التي يصدق عليها المفهوم الكلّيّ. وعلى الرغم من هذا، كان تعريفا في غاية الدقّة؛ إذ أَتَى فيه بأمثلة من الجزئيّات الأصدق على مفهوم الاسم، وهي: (رجل)، و(فرس)، و(حائط). فهذه الأسماء الثلاثة، كلُّ واحدٍ منها من أصدقِ مصاديقِ الاسمِ، وتتمثّل فيه كلُّ خصائصِ الاسميّة، ولا شبهة فيه بالخصائص الحرفيّة أو الفعليّة، فهو اسمٌ خفيفٌ، أيّ: غير مُركّب من معنيَيْنِ، زيادةً على أنّه نكرةٌ لا معرفةٌ، مفردٌ لا جمع، مذكّرٌ لا مؤنّث. والتركيبُ وعدمُ الإفرادِ والتعريفُ والتأنيثُ من مظاهر الثقل في الاسم عند سيبويه. قال في باب آخر من أبواب المقدّمة: "واعلم أنّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعضٍ، فالأفعال أثقلُ من الأسماءِ؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكّنا"[22]، وقال: "واعلم أنّ النكرةَ أخفُّ عليهم من المعرفةِ، وهي أشدُّ تمكّنا؛ لأنّ النكرة أوّلُ، ثُمَّ يدخل عليها ما تُعَرِّفُ به. فمِن ثَمَّ أكثرُ الكلامِ ينصرف في النكرة"[23]، وقال: "واعلم أنّ الواحد أشدُّ تمكّنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل، ومِن ثَمَّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع، على مثالٍ[24] ليس يكون للواحد، نحو: (مساجدَ)، و(مصابيحَ)"[25]، وقال: "واعلم أنّ المذكّر أخفُّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكّرَ أوّلُ، وهو أشدُّ تمكّنا، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلِّ ما أُخْبِرَ عنه، مِن قَبْلِ أن يُعْلَمَ أذكرٌ هو أو أنثى، والشيءُ ذَكَرٌ"[26].

ويتّضح من نصوص سيبويه المذكورةِ آنفا أنّ خفّةَ الاسمِ -عنده- سِمةٌ قبليّة فيه، أي: قبل أن تطرأ عليه العوارضُ الصرفيّة والنحويّة؛ ولهذا وصف الأسماءَ بأنّها الأولى. والأوّليّة بهذا الوصف سابقةٌ لعارضِ التركيب الصرفيّ، وعارضِ التركيب النحويّ؛ لأنّها تعني ما قبل التعريف الذي هو في العربيّة سابقةٌ صرفيّة، وما قبل الجمع الذي هو فيها صيغة أو لاحقة صرفيّة، وما قبل التأنيث الذي يتفرّع عن التذكير، فهو من المعاني الصرفيّة الطارئة بلاحقة صرفيّة في الغالب. وبهذا نجح سيبويه نجاحا باهرا في تصوير مفهوم الاسم، من خلال أمثلةٍ تصدقُ عليه صِدقا تامّا.

ولو أخذنا في الحسبان أنّه "لا توجدُ أفكارٌ يَسبقُ اللغةَ وجودُها"[27]، وأنّ "اللغاتِ هي أفضلُ مرايا العقلِ الإنسانيّ"[28]، وأنّ بنية اللغةِ هي بنية منطقيّة في المقام الأوّل[29]؛ لوجدنا أنّ التفكير في الذات سابقٌ للتفكير في الآخر، والتفكيرَ في المماثل سابقٌ للتفكير في المخالف. وعلى وفق هذا المنطق ترتّبتْ أمثلة سيبويه في الوجود: رجل، ففرس، فحائط؛ فبدأ بالذاتيّ، وثنّى بما ماثَلَ الذاتيَّ في الحيوانيّة، وثلّث بالمخالف الذي لا يشبه الذاتيَّ في غير الجسميّة والوجود.

تعريف الفعل:

حدّ سيبويه الفعل، فقال: "وأمّا الفعل، فأبنيةٌ أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[30]، وشرع يَشرحُ الحدَّ، ويُمثّل له بالجزئيّات التي ينطبق عليها مفهومُه الكلّيّ، فقال: "فأمّا بناء ما مضى، فـ(ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكُثَ)، و(حُمِدَ). وأمّا بناء ما لم يقع، فإنّه قولُك آمرا: (اذْهَبْ)، و(اقْتُلْ)، و(اضْرِبْ)؛ ومُخْبِرا: (يَقْتُل)، و(يَذْهَبُ)، و(يَضْرِبُ)، و(يُقْتَلُ)، و(يُضْرَبُ). وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائنٌ، إذا أخبرتَ"[31].

لقد نظر سيبويه إلى الفعل على أنّه بناءٌ صرفيّ مأخوذ من المصدر للدلالة على الحدث والزمان[32]، لا أنّه مجرّد كلمة تدلّ على الحدث والزمان، فثَمّة كلماتٌ تدلُّ على الحدثِ والزمان، على نحوٍ من الأنحاءِ، لكن لا من جهة البناء الصرفيّ. إنّ مفهوم الفعل عند سيبويه يَدخل فيه جهةُ الدلالةِ على الزمان، وهي البناءُ الصرفيّ لا غيرُه؛ فدلالتُه على الزمان بالبناء الصرفيّ الذي هو من ضمن مفهومه، لا بغيره؛ فلا يَدخل في مفهومه -حينئذ- ما دلّ على الحدثِ والزمان من غير الأفعال، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأسماء الأفعال؛ لأنّها إن دلّت على الزمان، فلا تدلّ عليه بمبناها الصرفيّ، بل باللزوم، أو بالقرينة النحويّة، أو بالوضع. أمّا الفعلُ، فإنّه إنّما يدلّ على الزمان بمبناه لا بغيره. فجهةُ الدلالةِ وهي البنية الصرفيّة، هي التي تميزه من غيره ممّا قد يدلّ على الزمان بغير المبنى الصرفيّ.

غفل المتأخّرون عن تأكيد البنيّة الصرفيّة جزءًا من مفهوم الفعل[33]، فحدّه الزمخشريّ (538هـ) بأنّه "ما دلَّ على حدثٍ بزمان"[34]، وتعقّبه ابن يعيش (643هـ) بأنّه حدٌّ "رديءٌ من وجهين: أحدهما أنّ الحدّ ينبغي أن يُؤتى فيه بالجنس القريب، ثُمَّ بالفصل الذاتيّ. وقوله (ما دلَّ): فـ(ما) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يقال: (كلمة)، أو (لفظة)[35] ، أو نحوهما؛ لأنّهما أقربُ إلى الفعل من (ما). فإن قُلتَ: (ما) ههنا وإن كان عامّا، فالمراد به الخصوص، ووضعُ العامِّ موضعَ الخاصِّ جائزٌ؛ قيل: حاصلُ ما ذكرتم المجاز، والحدُّ مطلوبٌ به إثباتُ حقيقةِ الشيءِ، فلا يُستعمَل فيه مجازٌ ولا استعارة. والآخر قوله: (على اقتران حدث بزمان)؛ لأنّ الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه، وإنّما وَضِعَ دليلا على الحدث المقترن بالزمان، والاقترانُ وُجِدَ تبعًا، فلا يؤخذ في الحدّ على ما تقدّم، ثُمَّ هذا يبطل بقولهم: (القتالُ اليومَ)، فهذا حدثٌ مقترن بزمان وليس فعلا، فوجب أن يؤخذ في الحدّ (كلمة)، حتّى يندفع هذا الإشكال"[36].

وضع ابن يعيش (كلمة) مكان (ما) في حدّ الفعل، فلم يسلم بذلك من الإشكال. قال: "فأمّا الفعل، فكلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان. وقد يُضيف قومٌ إلى هذا الحدّ، فيقولون: (بزمان محصّل)[37]، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر. وذلك أنّ المصدر يدلُّ على زمان، إذ الحدثُ لا يكون إلّا في زمان، لكنّ زمانَه غيرُ متعيّنٍ كما كان في الفعل"[38]. وحاول دفعَ هذا الإشكال، فقال: "والحقُّ أنّه لا يحتاج إلى هذا القيد؛ وذلك من قِبَلِ أنّ الفعلَ وُضِعَ للدلالة على الحدث وزمانٍ وجودِه، ولولا ذلك لكان المصدرُ كافيا؛ فدلالتُه عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالةُ مطابقةٍ. وقولُنا: (مقترن بزمان) إشارةٌ إلى أنّ اللفظ وُضِعَ بإزائهما دفعةً واحدةً، وليست دلالةُ المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارجٍ[39]؛ لأنّ المصدر تُعقَلُ حقيقتُه بدون الزمان، وإنّما الزمانُ من لوازمه، وليس من مقوّماته، بخلاف الفعل؛ فصارت دلالةُ المصدرِ على الزمان التزاما، وليست من اللفظ، فلا اعتداد بها"[40].

وإذا كان ابن يعيش قد أخرج المصدر ممّا حدَّ به الفعلَ، بأنَّ دلالتَه على الزمان عقليّة لا لفظيّة، ويمكنه أنّ يُخرجَ اسم الفاعل واسم المفعول منه، بأن دلالتهما على الزمان بقرينةٍ نحويّة لا من ضمنِ لفظيهما، فإنّ أسماء الأفعال ما زالت ترد على حدِّه؛ لأنّها تدلُّ دلالةً لفظيّةً على الحدثِ والزمان كما قرّر هو. قال: "اعلم أنّ معنى قولِ النحويّين: (أسماء الأفعال)، المراد به أنّها وُضِعَتْ؛ لتدلَّ على صيغ الأفعال، كما تدلُّ الأسماء على مُسمَّياتها. فقولُنا: (بَعُدَ)، دالٌّ على ما تحته من المعنى، وهو خلاف القرب. وقولُك: (هيهات)، اسمٌ للفظ (بَعُدَ) دالٌ عليه. وكذلك سائرُها"[41].

وحاصل ما ذكره أنّ أسماء الأفعال تدلّ على الحدث والزمان بلفظها. وكونُها أسماءً للأفعال التي بمعناها، لا ينفي أن دلالتَها على الحدث والزمان لفظيّةٌ لا من خارج اللفظ. ولو أنّ ابن يعيش وغيره من المتأخّرين حدُّوا الفعل بأنّه بناءٌ صرفيٌّ من المصدرِ للدلالة على الحدث والزمان، وأنّ جهة دلالتِه على الزمان صرفيّة، لا وضعيّة كما في أسماء الأفعال، ولا عقليّة كما في المصادر، ولا سياقيّة كما في اسمَي الفاعل والمفعول، لما كانت بهم حاجة إلى الاحتراز من المصدر واسمَي الفاعل والمفعول وأسماءِ الأفعال، فإنّها وإن دلّت على الزمان، فدلالتُها عليه غير صرفيّة.

والظاهر أنّ الانحراف عن تصوّر سيبويه لمفهوم الفعل الذي نراه عند المتأخّرين كان قد بدأ من أصول ابن السرّاج (316هـ) الذي قال في تعريف الفعل: "والفعل: ما كان خبرا، ولا يجوز أن يُخبَر عنه؛ نحو قولِك: (زيدٌ يقومُ)، و(قام أخوك)، فيكون حديثا عن (الأخِ)، ولا يجوز أن تقول: (ذَهَبَ يقومُ)، ولا (يقومُ يجلسُ)"[42]. فهذا تعريفٌ غَيّبَ البناء الصرفيّ جزءًا من مفهوم الفعل، ووجد رواجا عند المتأخّرين[43]، ويرد عليه بعضُ الظروف، كـ(عند)، فإنّه يُخبَرُ به، ولا يُخبَرُ عنه، وليس بفعل.

ومهما يكن من أمر، فإنّ مفهوم سيبويه للفعل يضرب إلى أنّ الفعل مبنى صرفيّ مُركّب من الحدث والزمان، فمضمونه من المعانيّ الصرفيّة، ودلالتُه على الزمانِ صرفيّة، وهي دلالة على

جهة الزمان، لا على زمان محصّل[44] أو معيّن[45] كما هو مذهب المتأخّرين. وهذا ملحظ التفتَ إليه السهيليّ (581هـ)، فقال: "دلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة؛ كنحو دلالة البيت على السقف، وأمّا دلالتُه على الزمان، فقال النحويّون: بالبنية. وهو لا يدلّ على الزمان البتّة، وإنّما يدلُّ اختلافُ أبنيتِه على اختلافِ أحوالِ الحدثِ، من المُضيّ، والاستقبالِ، والحال"[46]، على أنّ كلامَ السهيليّ إنّما يُفْهَمُ من حدِّ الفعلِ عند سيبويه خاصّةً، لا مِن حدِّه عند الخالفين والمتأخّرين؛ لأنّه هو مَن أدخلَ البنيةَ في حدِّ الفعل. أمّا هم، فانصرفوا عنها إلى المفهوم حين حدُّوا الفعلَ.

وإذا أخذنا في الحسبان أنّ الحال هو لحظةٌ من الزمن متّصلة بالماضي[47]، ولا يكون الحالُ حالا إلّا إذا لم ينقطع، فإذا انقطع صار ممّا مضى، وأنّ ما مضى كان حاضرا وانقطع، وأنّ المستقبل هو ما لم يقع بعدُ، فإذا وقع ولم ينقطع صار حالا، وإذا انقطع صار ممّا مضى؛ أدركنا أنّ سيبويه يشير باختلاف أبنية الفعل إلى جهاتٍ زمانيّة لا إلى زمنٍ بعينه، وهذه الجهات هي: ما مضى، وما هو كائنٌ لم ينقطع، وما يكون ولم يقع[48].

جملة الفعل المبنيّ للمجهول في تصوّر سيبويه:

من الملاحِظ المُهمّة على نصِّ سيبويه المذكور آنفا في شأن الفعل، أنّه مَثَّلَ فيه لجهاتِ الفعل، بأمثلة للفعل المبنيّ للمعلوم، وأخرى للفعل المبنيّ للمجهول. فأمثلةُ بناء ما مضى، هي: (ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكُثَ)، و(حُمِدَ)، وأمثلة بناء ما لم يقع وما هو كائن لم ينقطع إذا أخبرتَ، هي: (يَقْتُل)، و(يَذْهَبُ)، و(يَضْرِبُ)، و(يُقْتَلُ)، و(يُضْرَبُ). أمّا فعل الأمر، فلا مجال فيه للتمثيل بالمبنيّ للمجهول؛ لأنّه لا يجيء على تلك الصيغة. وقد يظنُّ ظانٌّ أنّ المسألة مجرّدُ تمثيلٍ، لا تتجاوزه إلى بُعْدٍ معرفيٍّ خفيٍّ، على أنّي أرى أنّ المسألة ترتبط بتصوّر سيبويه لبنية الفعلِ المبنيّ للمجهول، إذ يري أنّها بنيةٌ صرفيّة أساسيّة، مثلُها مثلُ بنية الفعلِ المبنيّ للمعلوم سواءً بسواءٍ، لا بنية محوّلة من أصل.

فالصرفُ منتِجٌ لبنية الفعلِ المبنيّ للمعلوم كما هو منتِجٌ لبنية الفعلِ المبنيّ للمجهول، وكلتا البنيتَيْنِ أصلٌ، وليست إحداهما تفرّعَتْ من الأخرى. ويترتّب على هذا -عند سيبويه- أنّ جملة الفعلِ المبنيّ للمجهول أساسيّة لا محوّلة من جملة الفاعل، فالجملتانِ كلتاهما أساسيّة، وليست إحداهما أساسيّة والأخرى محوّلة منها.

من أجل هذا لم يستعمل سيبويه مصطلحَ نائب الفاعل في كتابه، ولم يفرده في باب مستقلٍّ عن باب الفاعل، بل أدرجه في ضمن أبواب الفاعل[49]؛ فقال: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعولِ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر. والفاعلُ والمفعولُ في هذا سواءٌ، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ؛ لأنّك لم تَشغَل الفعلَ بغيره، وفرّغتَه له، كما فعلتَ ذلك بالفاعل. فأمّا الفاعل الذي لا يتعدّاه فعلُه، فقولُك: (ذَهَبَ زيدٌ)، و(جَلَسَ عمرو). والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعلُه، ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، فقولُك: (ضُرِبَ زيدٌ)، و(يُضرَبُ عمرٌو). فالأسماءُ المُحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المُحدَّثِ به عن الأسماء، وهو الذهابُ والجلوسُ والضربُ"[50].

يتّضح من هذا النصّ أنّ سيبويه لا يرى فرقًا بين جملتي (ذَهَبَ زيدٌ)، و(ضُرِبَ زيدٌ)، فكلتاهما تنتمي إلى البنية الأساسيّة (+فعل +مرفوع)، والمرفوعُ من حيثُ المحتوى إمّا فاعلٌ وإمّا مفعول، ينتميان إلى نسق بنائيٍّ واحد، هو (+مرفوع). ولهذا قال: "والفاعل والمفعول في هذا سواءٌ، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ"، أي: إنّ الفاعل والمفعول سواءٌ من حيث البنية (+فعل +مرفوع). والفعلُ منسوبٌ إلى الفاعلِ على نحوِ ما هو منسوبٌ إلى المفعول؛ ولهذا قال: "فالأسماءُ المُحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المُحدَّثِ به عن الأسماء، وهو الذهابُ والجلوسُ والضربُ"، أي: إنّ الفعل المبنيّ للمعلوم مسندٌ إلى الفاعل بالأصالة، والفعلَ المبنيّ للمجهول مسندٌ إلى المفعولِ المرفوع بالأصالة. ثُمَّ إنّ جهةَ ارتفاعِ المفعولِ هي نفسها جهةُ ارتفاعِ الفاعل، فكلاهما مرفوعٌ لفعلِه، وعلاقةُ الربط العامليّ بين الفعلِ وكلِّ واحدٍ منهما واحدة، هي علاقة الانشغال، أو الشغْلِ باصطلاح سيبويه.

والانشغال "من المفهومات النحويّة المستعملة، في الكتاب، في حقل الربط العامليّ"[51]؛ فَيَرِدُ على نحوٍ خاصٍّ "في بيان علاقة الفعل بمرفوعه"[52]، كما في النصّ المذكور آنفا، وكما في قوله: "هذا الباب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولُك: (ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا). فـ(عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهَبَ)، وشَغَلْتَ (ضَرَبَ) به كما شغلْتَ به (ذَهبَ)، وانتصبَ (زيدٌ)؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعلِ. فإن قدّمْتَ المفعولَ، وأخّرْتَ الفاعلَ، جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولُك: (ضربَ زيدًا عبدُ اللهِ)؛ لأنّك إنّما أردْتَ به مؤخَّرا ما أردْتَ به مقدَّما، ولم تُرِدْ أن تَشْغَلَ الفعلَ بأوَّلَ منه"[53]، وقوله: "هذا بابُ المفعولِ الذي تعدّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولُك: (كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ)، و(أُعْطِيَ عبدُ اللهِ المالَ). رفعْتَ (عبد الله) ههنا كما رفعتَه في (ضُرِبَ) حينَ قلْتَ: (ضُرِبَ عبدُ اللهِ)، وشغلْتَ به (كُسِيَ) و(أُعْطِيَ) كما شغلْتَ به (ضُرِبَ). وانتصب (المالُ) و(الثوبُ)؛ لأنّهما مفعولانِ تعدّى إليهما فِعْلُ مفعولٍ، هو بمنزلةِ الفاعل"[54]، وقوله: "هذا باب ما يكون من المصادرِ مفعولا، فيرتفعُ -كما ينتصبُ- إذا شغلْتَ الفعلَ به، وينتصبُ إذا شغلْتَ الفعلَ بغيره. وإنّما يجيءُ ذلك على أن تُبَيِّنَ أيَّ فعلٍ فعلْتَ أو توكيدا. فمِنْ ذلك قولُك على قولِ السائلِ: (أيَّ سَيْرٍ سيرَ عليه؟)؛ فتقول: (سيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ)، و(ضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ)، فأجْرَيْتَه مفعولا والفعلُ له. فإن قلْتَ: (ضُرِبَ به ضَرْبا ضعيفا)، فقد شغلْتَ الفعلَ بغيره عنه"[55]، وقوله: "وكذلك جميعُ المصادرِ، ترتفعُ على أفعالِها إذا لم تَشغَلْ الفعلَ بغيرِها"[56].

فهذه جملةُ نصوصٍ فسّر سيبويه فيها علاقةَ الفعلِ بمرفوعه بمفهوم الانشغال، سواء أكان الفعلُ مبنيّا للمعلوم، مرفوعُه فاعلٌ؛ أم كان الفعلُ مبنيّا للمجهولِ، مرفوعُه مفعولٌ أو ما جرى مجراه ممّا عُرِفَ عند الخالفين بنائب الفاعل. ولم يُشر سيبويه في هذه النصوصِ إلى مسألة النيابة لا من قريب ولا من بعيد، بل ساوى في هذا الموقعِ بين مرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمعلوم، ومرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمجهول؛ إذ كلاهما في موقع ما انشغل به الفعلُ.

الانحراف عن تصوّر سيبويه في شأن جملة الفعل المبنيّ للمجهول:

بدأ الانحراف عن تصوّرِ سيبويه أصليّةَ جملةِ الفعل المبنيّ للمجهول؛ من عند المبرّد (285هـ)، الذي فصل بابَ مرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمجهول من بابِ الفاعل، وسمّاه "المفعول الذي لا يُذكَرُ فاعله"[57]، وباعد بين البابين، فجعل بابَ الفاعلِ في أوائل كتابه[58]، وبابَ مرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمجهول في أواخره[59]، وصرّح بأنّ جملتَه محوّلة عن جملة الفاعل بالحذف فالإحلال[60]، فقال: "هذا بابُ المفعولِ الذي لا يُذكَرُ فاعلُه. وهو رفع، نحو قولك: (ضُرِبَ زيدٌ)، و(ظُلِمَ عبدُ الله). وإنّما كان رَفْعا، وحدُّ المفعولِ أن يكونَ نَصْبا؛ لأنّك حذفتَ الفاعلَ"[61]، وقال: "فلمّا لم يكن للفعلِ من الفاعلِ بُدٌّ، وكنتَ -ههنا- قد حذفتَه؛ أقمْتَ المفعولَ مقامَه، لِيصحَّ الفعلُ بما قامَ مقامَ فاعلِه"[62]، وقال: "فإنْ جئتَ بمفعول آخر، بعدَ هذا المفعولِ الذي قامَ مقامَ الفاعلِ؛ فهو منصوب، كما يجبُ في المفعول. وذلك قولُك: (أُعْطِيَ زيدٌ درهما)، و(كُسِيَ أخوك ثوبا)، و(ظُنَّ عبدُ الله أخاك)"[63]، وقال: "وتقولُ: (رُفِعَ إلى زيدٍ درهمٌ)، فيُرْفَعُ (درهمٌ)؛ لأنّك جررتَ (زيدا)، فقامَ الدرهمُ مقامَ الفاعلِ"[64]. وهكذا صِرنا مع المبرّد بإزاءِ النيابة والتحويل.

وجاء ابن السرّاج (316هـ)، فصنع كصنيعِ المبرّدِ، مُحْتَفِظا بشيءٍ من نَفَسِ سيبويه، فجعلَ مرفوعَ الفعلِ المبنيّ للمجهولِ مستقلّا[65] عن مرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمعلوم[66]، في عِداد "الأسماء المرتفعة"[67] باختلاف أنماطها التركيبيّه[68]، وسمّاه "المفعول الذي لم يُسمَّ مَنْ فَعَلَ به"[69]، و"ما لم يُسمَّ فاعلُه"[70]. قال: "شرح الرابع[71] من الأسماء المرتفعة: وهو المفعول الذي لم يُسمَّ مَنْ فَعَلَ به. إذا كان الاسمُ مبنيّا على فِعْلٍ بُنِيَ للمفعول، ولم يُذكَرُ مَنْ فَعَلَ به؛ فهو رفعٌ. وذلك قولُك: (ضُرِبَ بكرٌ)، و(أُخْرِجَ خالدٌ)، و(اسْتُخْرِجَتِ الدراهمُ). فبُنِيَ الفعلُ للمفعولِ على (فُعِلَ) نحو: (ضُرِبَ)، و(أُفْعِلَ) نحو: (أُكْرِمَ)، و(تُفْعَلُ) نحو: (تُضْرَبُ)، و(نُفْعَلُ) نحو: (نُضْرَبُ). فخولف بينه وبين بناء الفعلِ الذي بُنِيَ للفاعل؛ لئلا يلتبس المفعولُ بالفاعلِ. وارتفاعُ المفعول بالفعل الذي تحدّثتَ به عنه؛ كارتفاعِ الفاعلِ، إذا كان الكلامُ لا يتمُّ إلّا به، ولا يستغني دونه"[72].

وهذا كلامٌ فيه من نَفَسِ سيبويه ما فيه، وإن انحرف عنه بفصلِ مرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمجهولِ عن مرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمعلوم، على أنّ الانحرافَ أظْهرُ في نحو قوله: "وإنّما ارتفع[73] لمّا زال الفاعل وقام مقامه"[74]، وقوله: "فإن كان الفعلُ يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: (ضَرَبْتُ زيدا)؛ أزلتَ الفاعلَ، وقُلتَ: (ضُرِبَ زيدٌ)، فصار المفعولُ يقومُ مقامَ الفاعلِ، وبَقِيَ الكلامُ بغير منصوب؛ لأنّ الذي كان منصوبا قد ارتفع"[75].

يتّضح من كلام المبرّد وابن السرّاج أنّ جملةَ الفعلِ المبنيّ للمجهول: (ضُرِبَ زيدٌ)؛ ليستْ مولّدة من البنيّة الأساسيّة (+فعل +مرفوع)، فلا تشترك هي وجملة الفعل المبنيّ للمعلوم (ذَهَبَ زيدٌ) في تلك البنيّة كما هو تصوّر سيبويه؛ بل هي محوّلة عن أصل هو: (+فعل +فاعل +مفعول)[76]، بحذفِ الفاعل وإحلالِ المفعولِ محلَّه، وتغيير صيغة الفعل لأجل هذا الحذف والإحلال.

وأخذ تصوّر المبرّد وابن السرّاج بشأن جملة الفعلِ المبنيّ للمجهول يروج حتّى طغى على تصوّر سيبويه بشأنها عند المتأخّرين، فنجد صداه عند أبي عليّ الفارسيّ (377)، كما في قوله: إنّ "بناءَ الفعلِ للمفعول به يَنقصُ معه مفعولٌ. ألا ترى أنّ قولَنا: (ضَرَبْتُ زيدا)، إذا بنيتَه للمفعول، قلْتَ: (ضُرِبَ زيدٌ)، فلم يتعدّ إلى مفعول به؛ و(أَعْطَيْتُ زيدا درهما)، فإذا بنيتَه للمفعول به، قلتَ: (أُعْطِيَ زيدٌ درهما)، فنقصتَ أحدَ المفعولين"[77]؛ وعند ابن جنّي (392هـ)، كما في قوله: "فإن كان الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ، أقمْتَ الأوّلَ منهما مقامَ الفاعلِ، فرفعتَه، وتركتَ الثانيَ منصوبا بحاله"[78]؛ وعندَ عبدِ القاهر الجرجانيّ (471هـ)، كما في قوله: "وبناءُ الفعلِ للمفعولِ به يجعلُ المفعولَ فاعلا، ويُسقِطُ الفاعلَ الأصليَّ"[79].

ولا نعدم نَفَسَ سيبويه عند هؤلاء، كما في قول ابن جنّي: "اعلمْ أنّ المفعول في هذا الباب، يرتفعُ من حيثُ يرتفعُ الفاعلُ؛ لأنّ الفعلَ قبلَ كلِّ واحدٍ منهما، حديثٌ عنه، ومسندٌ إليه"[80]،

لكنّ باب مرفوع الفعل المبنّي للمجهول قد انفصل عندهم من باب الفاعل، وفي كلامهم إشارات واضحة إلى أنّ جملة الفعل المبنيّ للمجهول محوّلة عن جملة الفاعل، لا أساسيّة كجملة الفاعل.

ثُمَّ جاء مَن بعدهم، فطغى عندهم هذا التصوّر، وساد، واختفى معه نَفَسُ سيبويه. قال الحيدرة اليمنيّ (599ه): "باب ما لم يُسمَّ فاعلُه. ولك فيه أربعة أسئلة: لِمَ حُذِفَ الفاعلُ؟ وما الذي يجوزُ أن يقومَ مقامَه؟ وكيف يُصاغُ الفعلُ معَ هذا المقام؟ وأيُّ فعلٍ لا يجوزُ أن يُبنى لِما لم يُسمَّ فاعله"[81]. وقال ابن عصفور (669ه): "باب ما لم يُسمَّ فاعله. يُحتاجُ في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء: الأفعال التي يجوزُ بناؤها للمفعول، وكيفيّة بنائها له، والسبب الذي لأجله يُحذَفُ الفاعلُ، والمفعولات التي تقومُ مقامَ الفاعلِ، والأَوْلى منها بالإقامة إذا اجتمعت"[82].

وهكذا صار مرفوعُ الفعلِ المبنيّ للمجهول بابا مُستقّلا من أبوابِ النحوِ، تُفصّلُ فيه أحكام النيابة عن الفاعل، بوصفِ جملة الفاعل أصلا، تفرّعتْ عنه جملة الفعل المبنيّ للمجهول بقانوني الحذف فالإحلال، تَحتَ مُسمّى (ما لم يُسمَّ فاعله)، حتى جاء ابن مالك (672ه)، فاكتملتْ الدائرةُ عنده، بظهور مصطلح (نائب الفاعل)[83]؛ لتختفيَ بذلك كلُّ آثار التصوّر السيبويهيّ في هذا الشأن.

تعريف الحرف:

عرّف سيبويه الحرف في قوله: "فالكَلِمُ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[84]. وبعد أنّ تكلّم في الاسم والفعل، شَرَع يُمثّلُ للحرف، فقال: "وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: (ثُمَّ)، و(سوفَ)، وواوِ القسمِ، ولامِ الإضافة، ونحوها"[85]. فمفهوم الحرفِ عنده قائمٌ على مفهوم الغيريّة، فهو كَلِمةٌ لا هي اسمٌ ولا هي فعلٌ. ويستعمل سيبويه الحرفَ كثيرا بمعنى الكلمة، فالحرف عنده من مرادفات الكلمة؛ لذا قال عند ما نوّعَ الكلمةَ: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". ومعناه أنّ الكلمة ثلاثة أنواع، اسم، وفعل، وكلمةٌ لا هي اسم، ولا هي فعل.

والكلمة التي لا هي اسم ولا هي فعل، هي قَسيمُ الاسمِ والفعلِ، وقِسْمُ الكلمةِ، أي: إنّ القسم الثالث من أقسام الكلمة هو غيرُ الاسم وغيرُ الفعل.

وإذا أخذنا في الحسبان أنّ الاسم له مفهوم تصوّريّ يُفْهَمُ بمجرّد النطق به، كـ(رجلٍ)، و(فَرَسٍ)، و(حائط)؛ وأنّ الفعل كذلك، له مفهوم تصوّريّ يُفْهمُ بمجرّد النطق به، كـ(ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكُثَ)، و(حُمِدَ)، و(اذْهَبْ)، و(اقْتُلْ)، و(اضْرِبْ)، و(يَقْتُل)، و(يَذْهَبُ)، و(يَضْرِبُ)، و(يُقْتَلُ)، و(يُضْرَبُ)؛ فإنّ الكلمة التي لا هي اسمٌ ولا هي فعل، لا مفهومَ تصوّريّا يُفْهمُ بمجرّد النطق بها. فـ(ثُمَّ)، و(سوفَ)، وواوِ القسمِ، ولامِ الإضافة، ونحوها؛ لا مفهومات تصوّريةً لها، تُفْهَمُ بمجرّد النطق بها، ولا مداخل معجميّةً، تندرج تحتَها؛ فهي كلماتٌ لا من ذواتِ المفهوماتِ التصوّريّة، فلا يرسمُ مجرّدُ النطقِ بها صورةً مفهوميّةً في الذهن، بل لها معانٍ وظيفيّة، تُؤدّى في التركيب النحويّ، أي: يُجاءُ بها في التركيب لمعنى نحويّ. فـ(ثُمّ): "حرفُ عطفٍ، يُشرِكُ في الحكم، ويفيدُ الترتيب بمهلةٍ"[86]، وهذا معنى نحويّ، لا مفهوم تصوّريّ. و(سوفَ): "حرفُ تنفيسٍ، يختصُّ بالفعل المضارع، ويُخْلِصُه للاستقبال، كالسين"[87]، وهذا -أيضا- معنى نحويّ، لا مفهوم تصوّريّ. والواو الحرفيّة: لها معانٍ نحويّة[88]- لا مفهومات تصوّريّة- كالعطف[89]، والقسم[90]. واللام: "حرفٌ كثير المعاني والأقسام"[91]، منها لامُ الإضافة، وهي اللامُ الجارّة، ومِن معانيها في التركيب أنّها تأتي: "للمِلْكِ، وشبهِه، وللتمليكِ، وشبهِه، وللاستحقاقِ، وللنَّسَبِ، وللتعليلِ، وللتبليغِ، وللتعجُّبِ، وللتبيينِ، وللصيرورة، ولموافقة (في)، و(عندَ)، و(إلى)، و(بَعْد)، و(على)، و(مِنْ)"[92].

وهذه كلُّها من الوظائف النحويّة التي يؤدّيها الحرفُ في سياق الجملة. وكذلك سائرُ الحروف؛ فإنّ معانيها وظيفيّة تركيبيّة، تُفْهمُ من السياق النحويّ، لا تصوّريّة مفهوميّة، تُفْهَمُ من مجرّد النطق بالكلمةِ قبلَ وقوعِها في تركيب نحويّ، فالحروفُ لا معانيَ لها غير وظائفها النحويّة. فلا يُفْهَمُ منها معنى وهي خارج الجملة.

وعلى هذا التصوّر انبنى تصوّر سيبويه والخالفين. قال المبرّد (285ه): "فالكلامُ كلّهُ: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى"[93]، أي: جاء لمعنى نحويّ، لا لمفهومٍ تصوّريّ[94]، فعرّف الحرف كمّا عرّفه سيبويه، ولم يحتج إلى زيادة (ليس باسم ولا فعل)، لأنّ الحرفَ عنده مصطلحٌ مقوليٌّ يقابل الاسمَ والفعلَ[95] في مثل هذا السياق[96]، فهو قِسْمُ الكلمةِ، وقَسيمُهما؛ وعندَ سيبويه مرادفُ الكلمةِ، لا قسمُها. وقال ابن السرّاج (316ه): "الحروفُ: ما لا يجوزُ أن يُخبَرَ عنها، ولا يجوزُ أن تكونَ خبرا، نحو: (مِنْ)، و(إلى)"[97] ، وقال: "والحرفُ لا يأتلفُ منه مع الحرفِ كلامٌ"[98]. وفحوى كلامِه أنّ الحرفَ لا ينطوي على معنى في نفسه، كانطواءِ (ذهب)، و(محمد)، و(رسول) على معانٍ في أنفسها، وهي الصُوَرُ المُستَحْضَرَة في الذهن بمجرد إطلاقها، وإن لم تقع في تركيب نحويّ. فإذا أُطْلِقَتْ كلمةُ (ذهب)، استحضرتْ في الذهنِ مدلولَها، وهو الذهاب في ما مضى. وإذا أُطْلِقتْ كلمةُ (محمد)، استحضرتْ في الذهن مدلولَها، وهو صورة الذاتِ التي لها هذا الاسم. وإذا أُطْلِقَتْ كلمةُ (رسول)، استحضرتْ في الذهنِ مدلولَها، وهو الذاتُ التي أُرْسِلَتْ برسالةٍ.

وهكذا حال الأسماء والأفعال، لكلٍّ منها صورة ذهنيّة تُسْتَحْضَرُ بمجرد النطق بها، فهي من ضمن المتصوَّرات المفردة. ولهذا يصحُّ أن تُخْبِرَ عن الاسم وتُخْبِر به، فتقول: (محمّدٌ رسولٌ)، ويصحُّ أن تُخْبِرَ بالفعلِ عن الاسم، فتقول: (ذَهَبَ محمّدٌ)، فالإخبارُ نسبةُ متصوَّرٍ إلى متصوَّر، تتحصّل به جملةٌ في مفهوم النحويّين، أو قضيّةٌ في مفهوم المناطقة[99].

وليس كذلك حالُ القسم الثالث من أقسام الكلمة، وهي الحروف. فليس لها معانٍ في أنفسها، تُفْهَمُ بمجرّد إطلاقِها، أي: ليس لها مفهوم ذهنيّ يُستَحضَرُ في الذهن بمجرّد إطلاقها، بل لها وظيفة نحويّة أو معنى نحويّ لا يُفْهَمُ إلّا من وقوعها في تركيب معيّن. فإذ أطلقنا (مِن) أو (إلى) إطلاقا غير مقيّد بتركيب نحويّ؛ فلا مفهومَ يُستحضَرُ في الذهن بمثل هذا الإطلاق خارجَ التركيب النحويّ. أمّا إذا قَرَأْنا قوله تعالى: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى"[100]؛ فَهِمْنا أنّ (مِنْ) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها. وهذان مفهومان لا يُفهمانِ مِن (مِنْ)،

و(إلى) بمجرّد إطلاقِهما، بل من وقوعهما في مثل ذلك التركيب. فابتداءُ الغايةِ وانتهاؤنا من المعاني النحويّة أو الوظائف التركيبيّة لحرفي الجرّ (مِنْ)، (وإلى). وكذلك سائرُ معاني حروفِ المعاني؛ معانٍ نحويّة، ووظائف تركيبيّة، لا مفهوماتٌ ذهنيّة تدلّ عليها تلك الحروف بأنفسها؛ فدلالة الحرفِ مكتسبةٌ من غيره، لا من نفسه؛ فليستِ الحروفُ كعلاماتِ سوسير التي تُشْبِهُ الورقة "وجهُها الفكرةُ، وظهرُها الصوتُ"[101]، بل هي أدواتٌ وظيفيّة، لا تحمل في ذاتها مدلولا مستقلّا عن التركيب الجمليّ، وإنّما تؤدّي معانيَ نحويّة بالتركيب الجمليّ لا بدونه.

فالحروفُ عناصر ربطٍ بين مكوّنات الجملة، لا كلمات تُحيلُ إلى صُوَرٍ ذهنيّة بمجرّد إطلاقها خارج التركيب. قال الزجاجيّ (337هـ): "الحرفُ: ما دلَّ على معنى في غيره، نحو: (مِنْ)، و(إلى)، و(ثُمَّ)، وما أشبه ذلك. وشرحُه أنّ (مِنْ) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدلّ على تبعيض غيرها، لا تبعيضها نفسها. وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غايةَ غيرِها، وكذلك سائرُ وجوهها. وكذلك (إلى) تدلُّ على المنتهى، فهي تدلُّ على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها. وكذلك سائرُ حروفِ المعاني"[102]. وقال السيرافيّ (368هـ) في شرح قول سيبويه (وحرف جاء لمعنى): "وإنْ سأل سائلٌ، فقال: لِمَ قال: (وحرفٌ جاء لمعنى)، وقد علمْنا أنّ الأسماء والأفعال جئن لمعانٍ؟ قيل له: إنّما أراد: (وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل)[103]، وذلك أنّ الحروف إنّما تجيء للتأكيد كقولك: (إنّ زيدا أخوك)، وللنفي كقولك: (ما زيد أخاك)، و(لم يقم أبوك)، وللعطف كقولنا: (قامَ زيدٌ وعمرو)، ولغير ذلك من المعاني التي تحدث في الأسماء والأفعال، وإنّما تجيء الحروف مؤثّرة في غيرها بالنفي والإثباتِ، والجمعِ والتفريقِ[104]، وغير ذلك من المعاني. والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها[105]، قائمةٌ صحيحة. والدليل على ذلك أنّه إذا قيل: ما الإنسانُ؟ كان الجواب عن ذلك أن يقال: الذي يكونُ حيّا، ناطقا، كاتبا؛ وإذا قيل: ما الفرسُ؟ قال: الذي يكونُ حيّا، له أربعُ قوائم وصهيلٌ، وغير ذلك من الأوصافِ التي تخصُّ المُسمّى؛ وإذا قيل: ما معنى (قام)؟ قيل: وقوعُ قيامٍ في زمانٍ ماضٍ؛ فعُقِلَ معناه في نفسه قبلَ أن يتجاوز به غيره[106]. وليس كذلك الحروف؛ لأنّه إذا

قيل: ما معنى (مِنْ)؟ كان الجوابُ أنّه يُبَعَّضُ بها الجزءُ من الكلِّ. الجزءُ غيرُ (مِنْ)، وكذلك الكلُّ. ولم يُعقَلْ معنى تحتها غيرُ الجزءِ والكلِّ، فعلمْنا أنّها تؤثِّرُ في المعاني، ولا يُعْقَلُ معناها إلّا بغيرها"[107].

وأعاد الفارسيُّ (377هـ) كلماتِ سيبويه[108]، وابنُ جنّي (392هـ) كلماتِ المبرّد[109]، وابنُ مالك (672هـ) مضمونَ كلامِ ابن السرّاج[110]. وتصوّر المتأخّرون الحرفَ على نحوٍ ممّا تصوّره سيبويه، إذ ذهبوا إلى أنّه الكلمة الدالّة على معنى في غيرها لا في نفسها[111].

أشرنا فيما سبق إلى أنّ سيبويه يستعمل الحرفَ مريدا به الكلمة، سواءً أكانت اسما أم فعلا أم حرفا. فمن استعماله إيّاه بمعنى مطلق الكلمة قولُه المذكور آنفا في تعريف الحرف: "وحرف جاء لمعنى، ليس باسم، ولا فعل"[112]. فالحرف -هنا- بمعنى مطلق الكلمة، وإلّا فلا معنى لتقييده بـ(ليس باسم، ولا فعل). ومن استعماله إياه بمعنى الكلمة التي هي اسمٌ؛ قولُه: "هذا باب ما يجري ممّا يكون ظرفا هذا المجرى. وذلك قولُك: (يومُ الجمعةِ ألقاك فيه)، و(أقلُّ يومٍ لا ألقاك فيه)، و(أقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه)، و(خطيئةُ يومٍ لا أصيدُ فيه)، و(مكانُكم قمْتُ فيه). فصارتْ هذه الأحرفُ ترتفع بالابتداءِ كارتفاعِ (عبد الله)، وصار ما بعدها مبنيّا عليها كبناءِ الفعلِ على الاسمِ الأوّلِ، فكأنّك قلتَ: (يومُ الجمعةِ مباركٌ)، و(مكانُكم حَسَنٌ)، وصار الفعلُ في موضع هذا"[113].

ومن استعماله إيّاه بمعنى الكلمة التي هي فعلٌ؛ قولُه: "ولو قلْتَ: (سوفَ زيدا أضربُ)، لم يحسُنْ؛ أو (قد زيدا لَقيتُ)، لم يحسنْ، لأنّها إنّما وُضِعَتْ للأفعالِ، إلّا أنّه جاز في تلك الأحرفِ التأخيرُ والإضمارُ"[114]. فالمقصودُ بـ(تلك الأحرف) الأفعالُ، لأنّها هي التي تُؤَخَّرُ بعدَ المفعولِ، أو تُضْمَرُ قبلَه، لا (سوفَ)، و(قد)؛ لأنّ التأخيرَ والإضمارَ لا يخصُّهما، وإنّما يخصُّ ما يقعُ بعدَهما من أفعالٍ. ومن استعماله إيّاه بمعنى الكلمة التي هي حرفٌ؛ قولُه: "فلمّا حذفوا حرفَ الجرِّ عَمِلَ الفعلُ"[115].

الخاتمة:

سعى البحث إلى التأمّلِ في الباب الأوّل من أبواب مقدّمة الكتاب، وهو الباب الموسوم بـ(باب علم ما الكَلِمُ من العربيّة). عقده سيبويه في صفحة واحدة على المقولات النحويّة؛ فذكر فيه أنواع الكلمة في العربيّة، وعرّف فيه كلَّ نوعٍ، ومثَّل له. وخلص البحثُ في تأمّلاته إلى جملة من النتائج، من أهمّها:

1-قسم سيبويه جنس الكلمة على ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف، وسار على هذه القسمة الثلاثيّة مَن جاء بعدَه من النحويّين، ولم يشذَّ عنهم إلّا ابن صابر. وعدَّ المبرّد انحصارَ الكلمةِ، في ثلاثة أنواع، من المبادئ العامّة التي ترتكز عليها كلُّ اللغات. وزعم الزجاجيّ أنّه اختبر ذلك في لغاتٍ غير العربيّة، فصدّقَتْه. ويؤيّدُ هذا المنزَعَ أنّ القولَ بالمبادئ العامّة بات من سماتِ أحدث النظريّات اللسانيّة المعاصرة، وأنّه لا تخلو لغةٌ من اللغات من هذه الأنواع الثلاثة.

2-عرَّف سيبويه الاسمَ بالمثال لا بالحدِّ؛ فذكر له ثلاثة أمثلة، هي: (رَجُلٌ)، و(فرسٌ)، (وحائط). وبالتأمّلِ في هذه الأمثلة الثلاثة؛ يتبيّنُ أنّها من أصدقِ مصاديقِ الاسم؛ فهي أسماءٌ خفيفة، أي: غير مركّبة من معنيَيْنِ، وكلُّ واحدٍ مِنها نكرة لا معرفة، ومفردٌ لا جمع، ومذكّرٌ لا مؤنّث. وهذه الأوصافُ من مظاهر خفّة الاسم عند سيبويه، كما تُظْهِرُ ذلك نصوصُه التي أتى البحثُ على ذكرِ شيءٍ منها. وخفّة الاسم -في نظر سيبويه- سمةٌ قبليّة فيه، أي: قبل عارض التركيب الصرفيّ والتركيبِ النحويّ، لذا وسم الأسماءَ بأنّها الأولى والأشدّ تمكّنا. ورتّب سيبويه الأمثلة الثلاثة بحسب منطق التفكير فيها، فبدأ بالذاتيّ وهو (رجل)، وثنّى بما ماثل الذاتيّ في الحيوانيّة وهو (فرس)، وثلّثَ بما خالف الذاتيّ في ذاتيّاتِه وهو (حائط).

3-فَهِمَ سيبويه الفعلَ على أنّه بناءٌ صرفيّ، مأخوذٌ من المصدرِ؛ للدلالة على الحدث وجهة زمانه؛ فلا يَرِدُ عليه الكلماتُ التي قد تدلُّ على الزمان من جهةٍ غيرِ الصيغة الصرفيّة، كالمصدر، واسم الفاعل واسم المفعول، وأسماء الأفعال؛ لأنّها حين تدلُّ على الزمان؛ إنّما تدلّ عليه باللزوم كما في المصدر، أو بالسياق النحويّ كما في اسم الفاعل واسم المفعول، أو بالوضع كما في أسماء الأفعال، في حين تَرِدُ تلك الكلماتُ على ما حدَّ به نحويّون آخرون الفعلَ؛ لأنّهم أغفلوا البعدَ الصيغيَّ جزءًا من مفهوم الفعل.

4-تتمثّل علاقة الفعل بالزمان في تصوّر سيبويه؛ في كونِ الفعلِ يُشير بمبناه الصرفيّ إلى جهات زمانيّة، لا إلى زمن معيّن. وهذه الجهاتُ هي: ما مضى، وما هو كائن لم ينقطع، وما يكون ولم يقع.

5-يُفضي التأمّلُ في الأمثلةِ التي ضربها سيبويهِ لأبنية الفعل الدالّة على جهات الزمان إلى أنّه يرى أنّ بنيةَ الفعلِ المبنيّ للمجهول هي بنيةٌ صرفيّة أساسيّة، كبنيةِ الفعلِ المبنيّ للمعلوم، فالصرفُ هو المنتجُ الأساسيّ لكلتا البنيتَيْنِ؛ وأنّ جملةَ الفعلِ المبنيّ للمجهول هي جملةٌ أصليّة كجملة الفاعل، فكلتاهما منتميةٌ إلى بنية أساسيّة واحدة، هي: (+فعل +مرفوع)، وأدرجهما سيبويه في باب نحويّ واحد، لا في بابين منفصلَيْنِ كما هو مألوف في مدوّنات الخالفين.

6-كانَ الانحرافُ عن تصوّرات سيبويه بشأن جملة الفعل المبنيّ للمجهول؛ من عند المبرّد، فابن السرّاج، فأبي عليّ الفارسيّ، فابن جنّي، فالجرجانيّ؛ إذ فصلوا باب مرفوعِ الفعلِ المبنيّ للمجهولِ من باب الفاعل، ونظروا إلى جملتِه على أنّها محوّلة من جملة الفاعل بالحذف والإحلال، وإن احتفظ بعضُهم بنَفَسِ سيبويه في سياقِ تفسير العلاقة بين الفعل ومرفوعِه فاعلا أو مفعولا. ثُمَّ جاء المتأخّرون، فطغى عندهم تصوّرُ هؤلاء على حساب تصوّر سيبويه، وصار من المألوفِ أن نجدَ في مدوّناتِهم بابا مُستقِلّا، تُفَصَّلُ فيه أحكام النيابة عن الفاعل، بوصفه أصلا تفرّعتْ عنه جملةُ الفعلِ المبنيّ للمجهول، حتّى

جاء ابنُ مالك، فاكتملت عنده الدائرةُ بظهور مصطلح (نائب الفاعل)، واختفى ما بقيَ من ظلالِ تصوّر سيبويه في هذا الشأن.

7-ورد الحرفُ في الكتاب بمعنى الكلمة، فأطلقه سيبويه على الاسم، وعلى الفعل، وعلى الحرف، وعلى مطلق الكلمة. أمّا من حيثُ المفهومُ، فيقومُ مفهومُ الحرفِ عند سيبويه؛ على مفهوم الغيريّة؛ فهو كلمةٌ لا هي اسمٌ ولا هي فعل. وإذا كان الاسمُ له مفهومٌ تصوّريّ بمجرّد إطلاقه، والفعلُ له مفهوم تصوّريّ بمجرّد إطلاقه، فإنّ الحرفَ لا مفهومَ تصوّريّا له عند إطلاقه، بل له معنى نحويّ لا يُفْهمُ عند الإطلاق، بل يُفهمُ بقيد السياق النحويّ. فالحرفُ بهذا المعنى هو الكلمة التي لا تدلُّ على مفهوم بنفسها، بل تدلُّ على وظيفة نحويّة لا تُفْهمُ إلّا من خلال التركيب الجُمْليّ. هكذا فهم سيبويه الحرفُ بوصفه القسمَ الثالث من أقسام الكلمة. ولم يختلف تصوّر الخالفين عن تصوّر سيبويه في هذا الشأن.

الهوامش والإحالات:

(1) أبوبكر محمد بن الحسن الزُّبيديّ (379ه)، طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، د.ت: 66.

(2) عبد الله بن مسلم بن قتيبة (276ه)، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1918م: 544.

(3) الحسن بن عبد الله السيرافيّ (368ه)، أخبار النحويّين البصريّين، اعتنى بنشره: فربنس كرنكو، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، د.ط، 1936م: 50.

(4) عبد الواحد بن علي الحلبي المعروف بأبي الطيّب اللغويّ (351ه)، مراتب النحويّين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، د.ط، 1955م: 65.

(5) عمرو بن عثمان سيبويه (180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه، 1988م: 3/ 301.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 12.

(7) سيبويه، الكتاب: 1/ 12.

(8) ينظر: محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، د.ط، 1415هـ، 1994م: 1/ 141. وأبو بكر مُحَمَّد بن السَّري الْبَغْدَاديّ بن السرّاج (316هـ)، والأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ، 1996م: 1/ 36. وأبو القاسم عبد الرحمن الزجّاجيّ (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م: 41. والحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ)، الإيضاح العضديّ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ، 1969م: 6. وعثمان بن جنّي (392هـ)، اللمع في العربيّة، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1402هـ، 1982م: 51. ومحمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ (538هـ)، المفصّل في علم العربيّة، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان ط1، 1425هـ، 2004م: 32. وعلي بن مؤمن بن عصفور (669هـ)، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م: 45. ومحمد بن عبد الله بن مالك (672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، ومحمّد بدويّ المختون، هجر، القاهرة، ط1، 1410هـ، 1990م: 1/ 3. وبهاء الدين بن عقيل (769هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ، 1980م: 1/ 15. وعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مَكرَم، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1413هـ، د.ط، 1992م: 1/ 6.

(9) لم تُذكر سنة وفاته، لكنّ السيوطيّ قال في ترجمته: "قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير". عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ، 1979م: 1/ 311. وفاةُ ابنِ الزبير في سنة (708هـ)، تنظر ترجمتُه في: السيوطيّ، بغية الوعاة: 1/ 291- 292.

(10) ينظر: السيوطيّ، الهمع: 5/ 121.

(11) عليّ أبو المكارم، التراكيب الإسناديّة (الجمل: الظرفيّة، الوصفيّة، الشرطيّة)، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ، 2007م: 8.

(12) نُسِبَ إلى الكوفيّين أنّهم زعموا أنّ أسماءَ الأفعالِ أفعالٌ؛ لدلالتها على الحدث والزمان. ينظر: السيوطيّ، الهمع: 5/ 121.

(13) السيوطيّ، بغية الوعاة: 1/ 311.

(14) المبرّد، المقتضب: 1/ 141.

(15) الزجاجيّ، الإيضاح: 45.

(16) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت: 35.

(17) ابن هشام، شرح الشذور: 35.

(18) وأعني بها النظريّة التوليديّة التحويليّة. وفي شأن فرضيّة المبادئ والوسائط في هذه النظريّة، ينظر: ناعوم تشومسكي، المعرفة اللغويّة (طبيعتها، وأصولها، واستخدامها)، ترجمة: محمّد فتيح، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1993م: 170 فما بعدها. ومرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظريّة القواعد التوليديّة، دار الشروق، عمّان، ط1، 2002م: 88 فما بعدها.

(19) سيبويه، الكتاب: 1/ 12.

(20) التعريف بالمثال: يقع بذكر جزئيّات المعرَّف، أي: أفراده ومصاديقه. ينظر: محمّد رضا المظفّر، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، حارة حريك، 1427هـ، 2006م: 102.

(21) التعريف بالحدّ يكون بالجنس والفصل اللذَيْنِ بهما يتحصّل مفهومُ المعرَّف. ينظر: المظفّر، المنطق: 98 فما بعدها.

(22) سيبويه، الكتاب: 1/ 20.

(23) نفسه: 1/ 22.

(24) في الأصل: "ما جاء من الجميع ما جاء على مثال". وبه ترتبك العبارة. والتصويب من بولاق.

(25) سيبويه، الكتاب: 1/ 22.

(26) نفسه: 1/ 22.

(27) فردينان دي سوسور، علم اللغة العامّ، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربيّة، بغداد، 1985م: 131.

(28) تشومسكي، المعرفة اللغويّة: 51.

(29) بدليل أنّ علم اللغة لا يختلف عن علم الفكر، وأنّ أشكال اللغة تتطابق مع أشكال الفكر. ينظر: تشومسكي، المعرفة اللغويّة: 51.

(30) سيبويه، الكتاب: 1/ 12.

(31) سيبويه، الكتاب: 1/ 12.

(32) ينظر: سعيد أحمد طالب البطاطي، نظريّة العامل في النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه، أطروحة دكتوراه، بغداد: الجامعة المستنصريّة، 2002م: 13.

(33) ينظر: نفسه: 14.

(34) الزمخشريّ، المفصّل: 243.

(35) ينظر: أبو البركات الأنباريّ (577هـ)، أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هَبُّود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ، 1999م: 39.

(36) موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (643هـ)، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، د.ط، د.ت: 7/ 3.

(37) قال الأنباريّ: "حدُّ الفعل كلُّ لفظةٍ دلّتْ على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل". أسرار العربيّة: 39.

(38) ابن يعيش، شرح المفصّل: 7/ 2.

(39) يقصد: من خارج اللفظ؛ لأنّها دلالةُ لزومٍ، فهي دلالةٌ عقليّةٌ، لا لفظيّةٌ.

(40) ابن يعيش، شرح المفصّل: 7/ 2.

(41) ابن يعيش، شرح المفصّل: 4/ 25.

(42) ابن السرّاج، الأصول: 1/ 37.

(43) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 1/ 5، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام (761هـ)، شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوريّ، عمّان، د.ط، 2007م: 1/ 248.

(44) قد مرّ في هامش سابق كلام الأنباريّ في هذا المضمون. وذُكِرَ فيما نقلنا من كلام ابن يعيش.

(45) قال ابن هشام: "والفعل: ما دلّ على حدث وزمان معيّن". شرح اللمحة: 2/ 66.

(46) عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيليّ (581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العربيّة، بيروت، ط1، 1412هـ، 1992م: 52- 53.

(47) ذهب أبو البقاء؛ إلى أنّ الحال "واسطةٌ بين الماضي والمستقبل". عبد الله العُكبريّ (616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ، 1995م: 2/ 14. وقال الزجاجيّ: الفعلُ على الحقيقة ضربان: "ماضٍ ومستقبلٌ. فالمستقبل ما لم يقع بعدُ، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود. والفعل الماضي ما تقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقلّ من ذلك: زمانٌ وُجِد فيه، وزمانٌ خُبِّرَ فيه عنه. وأمّا فعلُ الحال، فهو المتكوّنُ في حال خطابِ المتكلِّمِ، لم يخرج إلى حيّز المضيّ والانقطاع، ولا هو في حيّز المُنتظَر الذي لم يأتِ وقتُه، فهو المتكوّنُ في الوقتِ الماضي وأوّلِ المستقبل. ففعلُ الحالِ في الحقيقةِ مستقبلٌ؛ لأنّه يكونُ أوّلا أوّلا، فكلُّ جزءٍ خرج منه إلى الوجود صارَ في حيّز المضيّ. فلهذه العلّة جاء فعلُ الحالِ بلفظ المستقبلِ، نحو قولك: (زيدٌ يقومُ الآنَ، ويقومُ غدًا)، و(عبدُ اللهِ يركبُ الآنَ، ويركبُ غدًا). فإن أردتَ أن تخلصه للاستقبال، أدخلتَ عليه السين أو (سوف)، فقلت. (سيقومُ زيدٌ)، و(سوفَ يركبُ عبدُ اللهِ)، فيصيرُ مستقبلا لا غير". الإيضاح: 86، 87.

(48) قال الزجاجيّ: "اعلم أنّ أسبقَ الأفعالِ في التقدّمِ الفعلُ المستقبلُ؛ لأنّ الشيءَ لم يكن ثُمَّ كان، والعدمُ سابقٌ للوجودِ، فهو في التقدّمِ مُنتظَرٌ، ثُمَّ يصيرُ في الحال، ثُمَّ ماضيا، فيُخبَرُ عنه بالمضيّ. فأسبقُ الأفعالِ في المرتبةِ المستقبلُ، ثُمَّ فعلُ الحالِ، ثُمَّ الماضي". الإيضاح: 85.

(49) عقد سيبويه عدّةَ أبوابٍ على الفاعل لا بابا واحدا، بحسب ما يطلبُه الفعلُ من معمولات. ينظر: الكتاب: 33/1 فما بعدها.

(50) سيبويه، الكتاب: 1/ 33، 34.

(51) البطاطي، نظريّة العامل: 69.

(52) نفسه: 70.

(53) سيبويه، الكتاب: 1/ 34.

(54) نفسه: 1/ 41، 42.

(55) نفسه: 1/ 228، 229.

(56) نفسه: 1/ 229.

(57) المبرّد، المقتضب: 4/ 50.

(58) ينظر: نفسه: 1/ 146.

(59) ينظر: المبرّد، المقتضب: 4/ 50.

(60) في شأن قواعد التحويل، ينظر: ابتهال محمّد البار، مظاهر نظريّة التحويل عند تشومسكيّ في الدرس النحويّ العربيّ (دراسة نظريّة تحليليّة)، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2014م: 36- 49.

(61) المبرّد، المقتضب: 4/ 50.

(62) المبرّد، نفسه: 4/ 50.

(63) المبرّد، نفسه: 4/ 50.

(64) المبرّد، نفسه: 4/ 50.

(65) ينظر: ابن السرّاج، الأصول: 1/ 76.

(66) ينظر: نفسه: 1/ 72.

(67) ابن السرّاج، نفسه: 58.

(68) كالمبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل.

(69) ابن السرّاج، الأصول: 1/ 76.

(70) نفسه: 1/ 77.

(71) الثلاثة التي قبله هي: المبتدأ، والخبر، والفاعل. ينظر: ابن السرّاج، الأصول: 58، و62، و72.

(72) ابن السرّاج، الأصول: 1/ 76- 77.

(73) يعني: المفعول.

(74) ابن السرّاج، الأصول: 1/ 77.

(75) نفسه: 1/ 77. ومن ذلك قوله في الصفحة نفسها: "وإن كان الفعلُ يتعدّى إلى مفعولَيْنِ، نحو: (أَعْطَيْتُ زيدا درهما)، فرددتُه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه؛ قُلت. (أُعْطِيَ زيدٌ درهما)، فقام أحدُ المفعولَيْنِ مقامَ الفاعلِ، وبَقِيَ منصوبٌ واحدٌ في الكلام. وكذلك إن كان الفعلُ يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِينَ، نحو: (أَعْلَمَ اللهُ زيدا بكرا خيرَ الناسِ)، إذا رددتُه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه، قُلت. (أُعْلِمَ زيدٌ بكرا خيرَ الناسِ)، فقام أحدُ المفعولِينَ مقامَ الفاعلِ، وبقي في الكلامِ اسمانِ منصوبانِ، فعلى هذا يجري هذا الباب".

(76) هذه بنية أساسيّة في تصوّر سيبويه، لذا عدّها بابا مُستقّلا من أبواب الفاعل التي تعدّدت بتعدّد أنماط الجملة. ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 34.

(77) الفارسيّ، الإيضاح: 71- 72.

(78) ابن جنّي، اللمع: 92.

(79) عبد القاهر الجرجانيّ (471ه)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، د.ط، 1982م: 1/ 349.

(80) ابن جنّي، اللمع: 92.

(81) الحيدرة اليمنيّ (599ه)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطيّة مطر الهلاليّ، دار عمّار، عمّان، ط1، 1423ه، 2002م: 210.

(82) ابن عصفور، المقرّب: 85.

(83) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 124.

(84) سيبويه، الكتاب: 1/ 12.

(85) سيبويه، نفسه: 1/ 12.

(86) بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديّ (749ه)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1413، 1992م: 426. وينظر: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام (761ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1411ه، 1991م: 1/ 135.

(87) المراديّ، الجنى: 458. وينظر: ابن هشام، المغني: 1/ 158، و159.

(88) ينظر المراديّ، الجنى: 153 فما بعدها، وابن هشام، المغني: 2/ 408 فما بعدها.

(89) ينظر: المراديّ، الجنى: 158، وابن هشام، المغني: 2/ 408.

(90) ينظر: المراديّ، الجنى: 154، وابن هشام، المغنى: 2/ 416.

(91) المراديّ، الجنى: 95، وينظر: وابن هشام، المغني: 1/ 232 فما بعدها.

(92) ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 144.

(93) المبرد، المقتضب: 141.

(94) وإلّا لَما انماز الحرفُ من الاسم والفعل بقيد (جاء لمعنى).

(95) كقوله: "كلُّ ما دخل عليه حرفٌ من حروفِ الجرّ، فهو اسمٌ". المبرد، المقتضب: 1/ 141، وقوله: "هذا بابُ حروفِ العطفِ بمعانيها". المبرد، المقتضب: 1: 148. فهو يعني بالحرفِ -هنا- قسيمَ الاسمِ والفعلِ، أي: القسم الثالث من أقسام الكلمة. ولا يكاد يستعملُ الحرفَ بمعنى الكلمة إلّا تجوّزا، كما في قوله: "وله في القرآنِ حروفٌ، وقد وُقِفَ عليها". المبرد، المقتضب: 1/ 261، وقوله: "وذلك أنّ حروفَ الجزاءِ لا يعمل فيها ما قبلها". المبرد، المقتضب: 2/ 66. والحاصلُ أنّ الحرفَ صارَ -منذ المبرّد- القسم الثالث من أقسام الكلمة، وعليه استعمالُ الخالفين. أمّا عند سيبويه، فلم يستقرّ الحرفُ لهذا المفهوم، إذ يرد -في هذا السياقِ- مرادفا للكلمة، لا قسما منها. ولهذا احتاج في تشخيص القسم الثالث من أقسامها إلى أن يقول: (وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)، أي: وكلمة لا هي اسم ولا هي فعل، وإنّما هي صنف ثالثٌ غيرُهما.

(96) يَرِدُ الحرفُ عند النحويّين كلّهم بمعنى حرفِ المبنى، فيطلق على كلٍّ من الراء، والجيم، واللام، في كلمة: (رجل)، لكنّ هذا سياق آخر غير السياق الذي نحن فيه.

(97) ابن السرّاج، الأصول: 1/ 37.

(98) نفسه: 1/ 40.

(99) ينظر: المظفّر، المنطق: 129.

(100) الإسراء: آية (1).

(101) سوسور، علم اللغة العام: 132.

(102) الزجّاجيّ، الإيضاح: 54.

(103) أي: لمعنى في غيره، لا فيه.

(104) أي: إنّها تجيء لوظائف ومعانٍ نحويّة.

(105) وحاصله بمقتضى المخالفة: أنّ الحروف لا معاني لها في أنفسها.

(106) أي: إنّ الأسماء والأفعال لها في أنفسها معانٍ معقولة، بمجرّد إطلاقها، قبل وقوعها في تركيب نحويّ.

(107) الحسن بن عبد الله السيرافيّ (368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1429هـ، 2008م: 1/ 13- 14.

(108) قال: "والحرف: ما جاء لمعنى، ليس باسم، ولا فعل؛ نحو: لام الجرّ، وبائه، و(هل)، و(قد)، (ثُمَّ)، و(سوف)، و(حتّى)، و(أمّا)". الإيضاح: 8.

(109) قال: "الكلامُ كلُّه ثلاثة أضرب: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى". اللمع: 51

(110) قال: "ثُمَّ إنّ الكلمة إن لم تكن ركنَ الإسنادِ فهي حرفٌ، وإن كانت ركنا له فإن قَبِلَتِ الإسنادَ بطرفَيْه فهي اسمٌ، وإلّا فهي فعلٌ". شرح التسهيل: 1/ 5.

(111) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل: 8/ 2، وابن عصفور، المقرّب: 45، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1/ 15، وابن هشام، الهمع: 1/ 7.

(112) سيبويه، الكتاب: 1/ 12.

(113) نفسه: 1/ 84.

(114) نفسه: 1/ 98.

(115) نفسه: 1/ 38. واستعمل سيبويه الحرف في توصيف أصوات العربيّة. واللافتُ في هذا التوصيف أنّه أدرك شيئا ممّا يُمازُ به الصوتُ (Phoneme) من تنوّعِه الصوتيّ (Allophone). قال: "فأصلُ حروفِ العربيّة تسعةٌ وعشرونَ حرفا". فذكرها، ثُمّ قال: "وتكون خمسةً وثلاثين حرفا، بحروفٍ هُنَّ فروعٌ، وأصلُها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذُ بها، وتُستَحسَنُ في قراءةِ القرآن والأشعارِ. وهي: النونُ الخفيفةُ، والهمزةُ التي بينَ بينَ، والألفُ التي تُمالُ إمالةً شديدةً، والشينُ التي كالجيم، والصادُ التي كالزاي، وألفُ التفخيم". وقال: "وتكون اثنين وأربعين حرفا، بحروفٍ غيرِ مُستَحسَنةٍ، ولا كثيرةٍ في لغة مَنْ تُرتَضى عربيّتُه، ولا تُستَحسَنُ في قراءة القرآنِ، ولا في الشعر. وهي: الكافُ التي بين الجيم والكاف، والجيمُ التي كالكاف، والجيمُ التي كالشين، والضادُ الضعيفةُ، والصادُ التي كالسين، والطاءُ التي كالتاءِ، والظاءُ التي كالثاءِ، والباءُ التي كالفاءِ. وهذه الحروفُ التي تَمّمْتُها اثنين وأربعين حرفا، جيّدُها ورديئُها؛ أصلُها التسعةُ والعشرون، لا تُتَبَيَّنُ إلّا بالمشافهة": 115. سيبويه، الكتاب: 4/ 431- 432.